

العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية

1- تقييم الحسابات الدائنة والديون بالعملة الأجنبية:

1-1- التسجيل الأولي:

تحول الأصول المشتراة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها بالعملة الصعبة على أساس سعر الصرف الجاري ليوم إتمام المعاملة. ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصول.

تحول الحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية:

- على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بالمعاملات التجارية؛ أو

- في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية.

أي يجب أن تسجل المعاملات بالعملة الأجنبية، عند الاعتراف الأولي بها بالعملة الوطنية، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين العملة الوطنية بتاريخ المعاملة.

مثال:

اشترت مؤسسة وطنية في 12/05/ن سلع بمبلغ 10 000 أورو، سعر الصرف 1 أورو = 90 دج.

هذه المؤسسة يجب أن تسجل الدين في حساباتها كالتالي: $900\,000 = 90 \times 10\,000$ دج وتسجل العملية التالية:

		12/05/ن			
	900 000	مشتريات البضائع	380		
		موردو المخزونات والخدمات	401		
		شراء سلع			
900 000					

2-1- التسجيل اللاحق:

1-2-1- معالجة الحسابات الدائنة (أو الديون) خلال نفس الدورة التي تمت فيها العملية:

عندما يتم نشوء وتسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها، فإن الفوارق المثبتة مقارنة بقيمة الدخل، بسبب تقلبات سعر الصرف، تشكل خسائر أو أرباحا في الصرف يجب تسجيلها، حسب الحالة في الأعباء المالية (الحساب 666) أو في المنتوجات للسنة المالية (الحساب 766).

- إذا كانت خسارة وقت التسوية:

	X	موردو المخزونات والخدمات	401
	X	خسائر الصرف	666
X		البنك	512
		تسديد المورد	

- إذا كان ربح وقت التسوية:

	X	موردو المخزونات والخدمات	401
X		أرباح الصرف	766
X		البنك	512
		تسديد المورد	

1-2-2- في نهاية السنة (تاريخ الجرد):

إذا بقيت عناصر نقدية محررة بالعملات الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ. الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات (التكاليف التاريخية) وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع أو تنقص المبالغ الأصلية. وهذه الفوارق تشكل أعباء مالية أو منتوجات مالية للسنة المالية، مع مراعات الحدود المحتملة.

- إذا حققت المؤسسة في نهاية السنة ربح:

		12/31 ن			
X	X	موردو المخزونات والخدمات	401	766	401
X		أرباح الصرف			
		تسجيل التغير في أسعار الصرف			

- إذا حققت المؤسسة في نهاية السنة خسارة:

		12/31 ن			
X	X	خسائر الصرف	666	401	401
X		موردو المخزونات والخدمات			
		تسجيل التغير في أسعار الصرف			

مثال:

في 03/09/ن اشترت المؤسسة "س" سلع من عند مورد فرنسي بـ 18 000 أورو (1 أورو = 46,9332 دج).

- في 31/12/ن المؤسسة "س" لم تدفع الفاتورة بعد (1 أورو = 49,4432 دج).

- في 20/01/ن+1 المؤسسة دفعت قيمة الفاتورة (1 أورو = 48,3821 دج).

العمل المطلوب:

- سجل القيود المحاسبية المناسبة.

الحل:

$$46,9332 \times 18\,000 = 844\,798 \text{ دج}$$

		09/03 ن			
844 798	844 798	مشتريات البضائع	380	401	401
		موردو المخزونات والخدمات			
		شراء سلع			

$$(49,4432 \times 18\,000) - (46,9332 \times 18\,000) = 45\,180 \text{ دج}$$

		12/31 ن			
45 180	45 180	خسائر الصرف	666	401	401
		موردو المخزونات والخدمات			
		تسجيل التغير في أسعار الصرف			

$$870\ 878 = 48,3821 \times 18\ 000 \text{ دج}$$

		1+ن/01/20		
	889 978	موردو المخزونات والخدمات		401
19 100		أرباح الصرف	766	
870 878		البنك	512	
		لتسديد إلى المورد		

2- الاستثمار الصافي في كيان أجنبي:

تسجل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي، هو في جوهره جزء مكمل من الاستثمار الصافي لكيان ما في كيان أجنبي:

- في رؤوس الأموال الخاصة للقوائم المالية (الحساب 104) المتعلقة بالكيان إلى حين خروج هذا الاستثمار الصافي؛

- وفي تاريخ خروج هذا الاستثمار، تدرج تلك الفوارق في الحسابات كمنتوجات (الحساب 766) أو أعباء (الحساب 666).

فالعنصر النقدي مثل حساب دائن أو حساب مدين حيال كيان أجنبي (وليس دين زبون دائن له أو دين مورد مستحق له) يشكل في جوهره، استثمارا صافيا للكيان في ذلك الكيان الأجنبي حينما لا يكون تسديد ذلك الحساب الدائن أو الحساب المدين لا مخططا له ولا محتملا في مستقبل متوقع.

مثال (1):

قرض مقدم من الشركة الأم إلى إحدى شركاتها الفرعية بدون شرط خاص على تسديد هذا القرض.

مثال (2):

في 04/01/ن قدمت الشركة (تقع في الجزائر) قرض بمبلغ 100 000 أورو إلى فرعها في أوربا.

- في تاريخ تقديم القرض كان سعر الصرف (1 أورو = 92,94 دج).

- في 31 ديسمبر "ن"، سعر الصرف (1 أورو = 102,32 دج).

- سدد القرض في 01 أفريل "ن+1"، سعر الصرف (1 أورو = 101,25 دج).

العمل المطلوب:

سجل القيود المحاسبية المناسبة.

الحل:

$$294\ 000 = 92,94 \times 100\ 000 \text{ دج}$$

		04/01 ن		
9 294 000	9 294 000	الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع	266	
		البنك	512	
9 294 000		تقديم على قرض		

$$938\ 000 = 9\ 294\ 000 - 102,32 \times 100\ 000 \text{ دج}$$

		12/31 ن		
938 000	938 000	الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع	266	
		فارق التقييم	104	
938 000		تسجيل التغير في أسعار الصرف		

$$10\ 125\ 000 = 101,25 \times 100\ 000 \text{ دج}$$

		04/01 ن+1		
	10 125 000	البنك	512	
	938 000	فارق التقييم	104	
10 232 000		الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع	266	
831 000		أرباح الصرف	766	
		تحصيل مبلغ القرض		

3- تغطية الصرف:

الكيان المعرض إلى خطر الصرف يستطيع اتخاذ قرار التغطية وذلك من خلال قيامه بعملية لأجل بنفس المبلغ وفي اتجاه معاكس لدى الغير. يستطيع كذلك اللجوء إلى النواتج المشتقة، خاصة الخيارات على العملات الصعبة أو مبادلة العملات Swaps de devises. إذا كانت العملية المعالجة بالعمل الصعبة منسقة من طرف الكيان بعملية متماثلة موجهة لتغطية آثار تقلبات الصرف. وتدعى عملية تغطية الصرف فإن أرباح أو خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية.

مثال (1):

إذا غطت عملية التغطية 90 % من الدين، لا يجب أن نسجل في المنتوجات أو الأعباء المالية إلا 10 % الغير مغطات.

مثال (2):

اشترت مؤسسة أصل من أوربا بـ 100 000 أورو.

من أجل التغطية من تغيرات أسعار أورو، قامت المؤسسة بتغطية بنسبة 90 %.

وقت الشراء: 1 دج = 0,01076 أورو (0,01076/100 000 = 9 293 680,30 دج).

في نهاية السنة: 1 دج = 0,01192 أورو (0,01192/100 000 = 8 389 261,75 دج).

في نهاية السنة المؤسسة لا تسجل أرباح الصرف بـ 904 418,55 دج

(8 389 261,75 – 9 293 680,30).

لكن تسجل أرباح صرف للجزء الغير مغطى: $(0,90 - 1) \times 904 418,55 =$

90 441,86 دج

12/31 ن				
	90 441,86	موردو الخدمات	401	
90 441,86		أرباح الصرف	766	
		تسجيل التغير في أسعار الصرف		